

حاج صدوق بن شرقي

المركز الجامعي خميس مليانة

إليفي محمد

المركز الجامعي خميس مليانة

مداخلة بعنوان:

النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الإلكترونية

(الأدوار ، الآثار و التصور المستقبلي للتنظيم القانوني)

المستخلص: تلعب المصارف دورا هاما في تطوير التجارة الإلكترونية عن طريق ما توفره من وسائل تداول النقود عبر شبكة الإنترنت ، إلا أن استخدام الوسائل المتمثلة في الشيك و التحويل الإلكتروني يتطلب وجود تعامل سابق بين العميل و المصرف ، و هي بطبيعة الحال عمليات تقع على حساب العميل لدى المصرف، لهذا تم البحث عن وسيلة أخرى تسمح بالقيام بعمليات الدفع بشكل أكثر سرعة بالنسبة بعملاء المصارف و دون الحاجة إلى طلب إذن من المصرف و إشراك الحسابات ، و تسمح كذلك لغير عملاء المصارف بالتعامل عبر شبكة الإنترنت .

كل ذلك أدى إلى ظهور وسيلة جديدة تصلح كوسيلة دفع و أداة للإبراء ووسيط للتداول ، تقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود في شكلها الحالي (الورقية) ، أطلق عليها اسم النقود الإلكترونية. و في الواقع فإن استخدام و انتشار تلك الوسيلة سيولد آثار و مشاكل على المستوى النقدي و المالي و الاقتصادي ، و بالرغم من ذلك فقد أضحى من المتوقع أن تحل هذه النقود الحديثة محل النقود القانونية على المدى الطويل.

Abstract :

Banks play an important role in the development of electronic commerce by the availability of the means of circulation of money through the Internet, However, the use of means in the check and electronic transfer requires the presence of an earlier deal between the client and the bank, And operations are of course located on the customer's account with the bank , This was to search

for other means allowing for payment more quickly for customers banks And without the need to request permission from the bank and the involvement of the accounts, and also to allow non-customers of banks dealing over the Internet.

All of this led to the emergence of a new way serve as a means of payment and a tool for healing and broker for trading, The majority of functions of money in its current form (paper), called electronic money. In fact, the use and spread of these means will generate effects and problems on the monetary level, financial, and economic , Despite this it has become expected to solve this money modern legal place of money in the long term.

مقدمة :

تعد صناعة الخدمات المالية و المصرفية أحد ملامح التطور و النهضة الاقتصادية التي حققتها المجتمعات البشرية عبر تطورها ، و إذا كان التطور مرتبط ارتباطا وثيقا بحدوث طفرة في معدلات التقدم في مجال معين ، فإن خير مثال على ذلك ، الطفرة التي حدثت في مجال التجارة الإلكترونية و بالخصوص بما هو متعلق بوسائل الدفع و السداد التي ظهرت مع بدايات التحول إلى عصر المعلومات و المعرفة التي عمقت الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات و الاتصالات ،كما قامت صناعة الخدمات المالية و المصرفية بتوفير نظم وتطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى مما أتاحته هذه التكنولوجيا الحديثة.

ففي ظل ظهور التجارة الإلكترونية و انتشارها أصبح اعتماد وسائل حديثة لتسوية العمليات التجارية يمثل حجر الزاوية لنجاح و تطور هذا النوع من التجارة، إذ من المعلوم أن التجارة الإلكترونية تقوم بوجود أربعة عناصر هي البائعون و المشترون وشبكة الإنترنت و وسائل الدفع الإلكترونية ، و لهذا يمثل النقد في شكله الإلكتروني دعامة أساسية لقيام أي تجارة إلكترونية، ذلك أن هذه الأخيرة تعبر عن تبادل لسلع وخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الإنترنت، وبالتالي كان لابد من تطوير طرق و وسائل الدفع عن بعد.

و لكن تنفيذ نظم السداد الالكترونية لا زال في بدايته تحت التطوير ،حيث أن المقومات الفنية و الاقتصادية و الثقافية و القانونية ليست كلها مفهومة ، إلا أنه هناك شيء واضح بالنسبة لكل شخص له شأن بالسداد الالكتروني ، هو أن هذه الطريقة أقل تكلفة من طريقة إرسال الفواتير الورقية ، كما أنها توفر على الشركات مبالغ كبيرة ، و تناسب العملاء .

و بالرغم من أن النقود الإلكترونية تعد تطورا واضحا في وسائل الدفع عبر الإنترنت - بل هي الوسيلة الوحيد التي نشأت خصيصا لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت ، فالدفع عن طريق التحويل المصرفي ، أو عن طريق الدفع بواسطة بطاقات الائتمان ، وسائل عرفها الواقع التجاري قبل ظهور الإنترنت – إلا أنها أصبحت تطرح العديد من الآثار المرتقبة على الصيد النقدي و المالي و الاقتصادي .وعليه و مما تقدم يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الذي سيكون محور الدراسة كالتالي: **ما هي الأدوار و الآثار التي أصبحت تثيرها النقود الإلكترونية كوسيلة دفع حديثة على مستوى معاملات التجارة الإلكترونية ؟.**

- **أهمية البحث :** إن التوسع الهائل لعمليات التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت و ما تتطلبه من خصوصيات لتنفيذها ، أدى إلى ابتكار و وسيلة دفع مهمة تتلخص في النقود الإلكترونية ، هذه الأخيرة أصبحت تأخذ زخما متزايدا بسبب الغموض الذي يكتنفها سواء بطريقة استخدامها كوسيلة دفع أو كيفية إصدارها أو من المسئول عليها أو كيفية مراقبتها من طرف البنك المركزي و من ثم آثارها على المتغيرات الاقتصادية و غير ذلك كلها أمور تستدعي وضع القوانين و التصورات و الحدود و الضوابط من أجل بلورة استخدامها كوسيلة دفع على مستوى معاملات التجارة الإلكترونية .
- **الهدف من البحث :** نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي :
- التطرق إلى مفهوم النقود الإلكترونية خصائصها و أدوارها.
- تحديد آثار النقود الإلكترونية على المستوى النقدي و المالي و الاقتصادي .
- توضيح التنظيم القانوني لإصدار النقود الإلكترونية .
- **الفرضيات :**
- تعدد جهات إصدار النقود الإلكترونية يجعلها لا تحظى بالقبول العام الذي تتيحه النقود الورقية .
- تعدد جهات الإصدار يؤدي إلى حدوث فوضى نقدية و من ثم حدوث موجات تضخمية .
- لا تحقق هذه النقود خاصية التجانس و التماثل كما النقود الورقية .
- تتعرض لمخاطر مرتفعة بسبب ازدياد حالات القرصنة و الاحتيال التي تتزايد على مستوى شبكة الإنترنت.
- يؤدي استخدام النقود الإلكتروني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي و زيادة حجم الاستثمار .
- يؤدي استخدام النقود الإلكتروني إلى نقص إيرادات الدولة المتأتية من خلال صك العملة .

و في ظل طرح التساؤل الرئيسي و تبيين أهمية البحث و الهدف منه و إعطاء فرضيات البحث فإننا سنعالج هذا البحث وفق الخطة التالية :

- **المحور الأول: النقود الإلكترونية المفهوم ، الخصائص ، الأهمية و المستقبل ؛**
- **المحور الثاني: آثار النقود الإلكترونية ؛**
- **المحور الثالث: التصور المستقبلي للتنظيم القانوني لإصدار النقود الإلكترونية**
- **الكلمات المفتاحية :النقود الإلكترونية، عرض النقود، النقود التقليدية، السياسة النقدية، البنك المركزي .**
- **المحور الأول: النقود الإلكترونية المفهوم، الخصائص، الأهمية و المستقبل**

إن تطور النقود لم يقف عند حد النقود الورقية ، النقود الكتابية و النقود البلاستيكية ، إبل تطور ليظهر في نوع جديد يعتبر بمثابة حتمية للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات ، و تطور الصناعة المصرفية ، و ظهور التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية ، أطلق عليه الاقتصاديون مسمى النقود الإلكترونية، و عليه سنحاول في هذا المحور من الدراسة أ ن نتطرق إلى تحديد مدلول هذا النوع من النقود ، خصائصه ، أهميته و الرؤى المستقبل حوله .

1- **تعريف النقود الإلكترونية:** دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية أو العملة الرقمية ، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية ، و بغض النظر عن المصطلح المستخدم ، فإن هذه التعبيرات تشير إلى مفهوم واحد و هو النقود الإلكترونية . و كما اختلف الفقهاء حول هذا المصطلح، فقد اختلفوا أيضا حول وضع تعريف محدد و دقيق للنقود الإلكترونية ، فلقد عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة الكمبيوتر ، و مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ، و يتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية و الورقية و ذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة[1]. كما عرفها بنك التسويات الدولية بكونها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل الكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك [2]، و لقد توسع البعض في مفهوم النقود الإلكترونية فعرفها بأنها نقود يتم نقلها إلكترونيا [3]. و أخيرا فإن التعريف الشامل و الدقيق لصور النقود الإلكترونية هو التعريف الصادر عن البنك المركزي الأوروبي، الذي عرفها بكونها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجدود حساب بنكي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما [4] .

2- **خصائص النقود الإلكترونية:** من خلال النظرة السريعة لتحديد مفهوم النقود الإلكترونية ، نستطيع أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي تميز ها من خلال السطور الآتية [5] :

- النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا فهي خلافا للنقود التقليدية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي؛
- النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا ، فالنقود الإلكترونية صالحة لإبراء الذمة ووسيلة دفع أثمان السلع و الخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري ، كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الإلكترونية ، حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري ؛
- النقود الإلكترونية ليست متجانسة ، حيث أن كل مصدر يقوم بخلق و إصدار نقود إلكترونية مختلفة ، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة ، و قد تختلف أيضا بحسب عدد السلع و الخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود ؛
- سهلة الحمل نظرا لخفة وزنها و صغر حجمها، و لهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية، و يرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل نقدية كبيرة لشراء السلع و الخدمات رخيصة الثمن كالصحيفة أو مشروب أو وجبة خفيفة ؛
- تترافق معها مخاطر كبيرة لوقوع أخطاء بشرية و تكنولوجية ، إذ تظل هذه الوسيلة عرضة للأعطال مما قد يتسبب في وقوع مشاكل كثيرة و بصفة خاصة التي يتم التعامل بها عبر الإنترنت ، و على النقيض من ذلك ، فإن النقود التقليدية تتميز بالوضوح و قلة الأخطاء الناتجة عن التعامل بها ؛

- النقود الإلكترونية هي نقود خاصة على عكس النقود التقليدية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي ، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة ،و لهذا يطبق على هذه النقود اسم النقود الخاصة ؛

3- المقارنة بين النقود الإلكترونية و النقود التقليدية : في الواقع أن النقود الإلكترونية تتشابه مع النقود التقليدية العادية في صلاحية كل منهما كوسيلة للدفع ، علاوة على تمتعهما بقدر واسع من القبول، و إن كانت النقود التقليدية تتمتع بقبول أكثر نظرا لحداثة النقود الإلكترونية و اعتمادها على تكنولوجيا متقدمة ربما لا تكون متوافرة إلا في الدول المتقدمة ، من ناحية أخرى فإن هذه التكنولوجيا قد تتباين داخل الدولة الواحدة مما يقلل الاعتماد على النقود الإلكترونية كوسيلة دفع و يدفعهم إلى استخدام السيولة التامة (النقود التقليدية) ، كذلك فإن النقود الإلكترونية تصلح كمقياس للقيمة متشابهة في ذلك مع النقود التقليدية.

و مع هذا فإن النقود الإلكترونية تختلف عن النقود العادية في عدة أمور ، فالبنك المركزي في كل دولة هو الجهة المسئولة عن إصدار النقود التقليدية بكل فئاتها و تحديد حجم هذه النقود التي يتم تداولها بالقدر الذي لا يؤثر في السياسة النقدية في الدولة ،و على العكس من هذا فإن مصدر النقود الإلكترونية هي مؤسسات ائتمانية خاصة قد تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية المعنية ، من جهة أخرى فإن النقود الإلكترونية لا تستطيع أن تغل فائدة ،و ذلك لعدم قابلية وضعها كوديعة ، مما يتعارض مع ما تذهب إليه النظرية النقدية من اعتبار النقود كأصل مربح .

من الواضح أن النقود الإلكترونية بأشكالها المختلفة تصلح للقيام بوظائف النقود القانونية، كما انه من المتصور في المستقبل القريب أن تقبل النقود كودائع و تصلح حينئذ لأن تدر أرباحا، لهذا نخلص إلى اعتبار النقود الإلكترونية نقودا عادية متطورة [6].

4- أهمية النقود الإلكترونية: تمثل النقود أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة للمستهلكين، و إنما أيضا للبائعين و الذين يقومون بعملية إصدارها، و عليه سنوضح أهمية هذه النقود بالنسبة لهذه الفئات كالتالي [7]:

4- 1- المستهلكين: تكمن أهمية النقود الإلكترونية بالنسبة للمستهلكين في الآتي :

- تستخدم باعتبارها وسيلة دفع لتسديد أثمان السلع و الخدمات؛
- تعفي المستهلكين من حمل النقود المساعدة (المعدنية لأنها تستعمل في شراء السلع زهيدة الثمن كالصحف و المشروبات و غيرها ؛
- المساهمة في سرعة إبرام الصفقات حيث لا يكون هناك الحاجة لأن يقوم الأفراد بتسجيل بياناتهم و نفقاتهم كما يحدث عند الوفاء بأثمان السلع عن طريق الشيك؛
- المساعدة في ضبط ميزانية المستهلك، و ذلك من خلال تقيده بالمبلغ المخزن على البطاقة الإلكترونية [5]؛
- تسهيل عملية دفع ثمن الخدمات مثل فواتير الكهرباء و الماء و الصرف الصحي ...الخ.

4- 2- البائعين و التجار: تعطي النقود من المزايا للتجار و البائعين نوجزها في ما يلي:

- توفر الوقت من ناحية أنها تساعد على سرعة و سهولة إبرام الصفقات ، و توفر أيضا المال و ذلك باعتبار أن النقود الإلكترونية لا تكلف البائع شيئا عند إبرام الصفقة مقارنة بوسائل الدفع الإلكترونية مثل بطاقات الخصم و الائتمان ؛

- تعد النقود الإلكترونية وسيلة دفع أكثر أمنا من الشيك، حيث أن هذا الأخير يفترض قدرا كبيرا من الثقة بين البائع و المشتري، في حين أن النقود الإلكترونية تمكن للبائع في نفس الوقت إبرام الصفقة من معرفة حساب حامل تلك النقود ؛

- تجنب مشاكل التزييف و التزوير التي هي ملاصقة بالنقود التقليدية ، كما أن استخدام النقود الإلكترونية يساهم في خلق أسواق جديدة فعلى سبيل المثال ، سيؤدي انتشار الماكينات موزعة السلع ،و التي تقبل الدفع بالنقود الإلكترونية إلى تحقيق أرباح إضافية بالنسبة للتجار و المنتجين ؛

- تسهل جمع البيانات عن السوق و تفضيلات المستهلكين مما يعطي مؤشرات واضحة يمكن أن يستفيد منها التجار و منتجو السلع في عمليات البيع و الإنتاج .

4- 3- مصدري النقود الإلكترونية: يمكن لمصدري النقود الإلكترونية من أن:

- تخفيض تكاليف النقود التقليدية المتداولة ؛
- محاربة صور الاحتيال و الخداع ؛
- الحصول على ربح يتمثل في الفرق بين القيمة الفعلية للبطاقات المباعة ،و بين القيمة النقدية المخزنة عليها .

5- مستقبل النقود الإلكترونية : إن ظهور النقود و استعمالها بصورة شائعة يثير العديد من التساؤلات حول مستقبلها و مدى إمكانية الاعتماد عليها كبديل للنقود القانونية - نظرا للبطء الشديد الذي نلحظه في مدى استخدامها - و لن يتأتى ذلك إلا بتضافر مجموعة من العوامل - مساعدة على سرعة انتشارها - و التي يمكن أن نحصرها في الآتي :

- العمل على خفض تكاليف استخدام النقود الإلكترونية ؛
- تطوير البنى الأساسية المتعلقة بوسائل الاتصالات ؛
- تطوير الصناعة المالية و المصرفية؛
- توفير الدعاية الكافية من أجل نشر الوعي بين المجتمع خاصة بالمراحل الأولى لانتشار النقود الإلكترونية؛
- تقليص حجم العوامل النفسية من خلال وجود طرف ثالث يكون محل ثقة من أجل إضفاء الشرعية بين المستهلكين و التجار و مصدري هذه النقود ؛
- توافر ضوابط الأمن المتعلقة بالإنترنت ؛

- **المحور الثاني: آثار النقود الإلكترونية**

إن اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على عدة مجالات ، سواء نقدية أو مالية أو حتى اقتصادية ،و عليه سنحاول في هذا المحور إبراز هذه الآثار في الأجزاء أدناه :

1- تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية: بصفة عامة فإن تأثير النقود الإلكترونية على كفاءة السياسة النقدية سوف يعتمد على عنصرين و هما :

- هل النقود الإلكترونية ستحل محل النقدية في التداول (البنكنوت) أو الودائع البنكية أم لا ؟؛
- سرعة تبني النقود الإلكترونية في دول العالم .

و لتبسيط و توضيح الرؤى حول الآثار المحتملة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية فإننا نبحث تأثير النقود الإلكترونية على [8]:

1- 1- عرض النقود : بالنسبة للتأثير المحتمل للنقود الإلكترونية على عرض النقود و كمية وسائل الدفع الجارية ، يتوقف على أثرها على حجم ميزانية البنك المركزي و مدى حلولها محل النقود السائلة ،و حيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في جانب الخصوم من ميزانية البنك المركزي في دول عديدة ، لذا فإن الانتشار الكثيف للنقود الإلكترونية سيقلص من ميزانية البنك المركزي مما يؤثر على قدرة البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

هذا و يتوقف تأثيرها على كمية وسائل الدفع الجارية M_1 على عدة عوامل أهمها قدرة الجهاز المصرفي على التوسع في الائتمان و الاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الإلكترونية و حجم الطلب على الودائع .فالتحول إلى استخدام النقود الإلكترونية محل أوراق البنكنوت يمكن أن يؤثر في كمية وسائل الدفع الجارية بطريقتين :

- تخفيض الطلب على النقود العادية ؛
- تغيير رصيد الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي ،و بالتالي سيغير من حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية ، مما يغير بالتالي من إجمالي كمية وسائل الدفع الجارية .

1- 2- الطلب على النقود التقليدية:إن أهم الآراء الواقعية تذهب إلى القول بأن انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية قد يقلص من دور المصارف المركزية في إصدار النقود و لكن لن يهدد دورها في إدارة السياسة و هذا راجع للأسباب التالية :

- أن التوسع في استخدام النقود الإلكترونية أصبح أمرا حتميا لتلبية احتياجات معاملات التجارة الإلكترونية ؛
- أدى التطور في أشكال النقود في الماضي إلى خفض الطلب على النقود القانونية ، و من المحتمل أن يؤدي التطور في مجال النقود الإلكترونية إلى مزيد من تقليل الطلب على تلك النقود ؛
- إن دور البنك المركزي المتعلق بإدارة السياسة النقدية وعملية التسوية سيبقى مستمرا في القرن21 م حتى مع غياب الطلب التقليدي على نقود البنك المركزي.

ويخلص هذا الرأي إلى أن التوسع في استخدام النقود الالكترونية سيقود على الأرجح إلى تقليل وربما إلى اختفاء دور المصارف المركزية في إصدار النقود ،و لكنه لن يؤدي إلى تلاشي دورها في السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن الضرائب أو عن التعاملات بين المؤسسات الخاصة المصدرة للنقود الإلكترونية .

1- 3- أداء السياسة النقود: إن تحليل آثار النقود على أداء السياسة النقدية يقودنا إلى ثلاث حالات هي:

1- 3- 1- الحالة الأولى: عندما يكون البنك المركزي له القدرة على احتكار إصدار النقود الإلكترونية ، سيواجه العديد من الصعوبات في تنفيذ و إدارة السياسة النقدية ، لأنه حتى في ظل النقود التقليدية ، و إذا تمت العولمة بشكل كامل ، أي تم فتح الحساب الجاري و رأس المال ، و تزايدت درجة اندماج و تكامل السوق المالية المحلية مع أسواق المال الخارجية ، فإنه من الراجح جدا أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية ، و كل ما سبق يحدث في ظل النقود التقليدية ، و لكن الأمر سوف يزداد تعقيدا في ظل النقود الإلكترونية ، حيث للنقود الإلكترونية أن تتحرك بين الدول بحرية تامة و سرعة فائقة دون إمكانية مراقبتيها أو التحكم فيها من قبل السلطات النقدية .

1- 3- 2- الحالة الثانية : قيام البنوك التجاري و المؤسسات المالية ذات الصلة بإصدار النقود الإلكترونية ،و لكنها تستخدم البنكنوت و الودائع تحت الطلب كأساس كلي أو جزئي لإصدار النقود الإلكترونية ، ففي هذه الحالة سوف يواجه البنك المركزي العديد من الصعوبات في إدارة السياسة النقدية ، لأن الكتلة النقدية لبلد بنك المصدر لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي في بلد المستخدم ، و لن يستطيع تحديد الكمية المعروضة و المطلوبة من النقود الإلكترونية ، و بالتالي من المستحيل التحكم في القاعدة النقدية ، و من ثم سوف يفقد أهم أدواته في التحكم في السياسة النقدية . كما انه في حالة استخدام النقود التقليدية كأساس لإصدار النقود الإلكترونية ، سواء كانت أساس كليا أو جزئيا ، فمن المحتمل أن تؤدي النقود الإلكترونية إلى زيادة عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات ، حيث أنه في ظل كون النقود الإلكترونية نائبة عن النقود القانونية فإن أسعار صرف النقود الإلكترونية ستكون انعكاس لأسعار صرف النقود القانونية و بالتالي من المؤكد أن يكون هناك أسعار صرف للنقد في الحيز الفضائي الذي يعتمد على استخدام الإنترنت و تكنولوجيا المعلومات في معظم التعاملات ، و هنا سيكون فرق بين أسعار الصرف في الفضاء و أسعار الصرف الحقيقية و هذا راجع لعدة أسباب :

- أن مصاريف تبادل وحدة النقد الإلكتروني مع وحدة نقد أخرى ستكون منخفضة عن تبادل العملات القانونية؛
- في حالة التبادل الإلكتروني للعملات فإن المستهلكين سوف يقومون بالاحتفاظ بالعديد من العملات إلكترونيا ، وبالتالي سيتم تعدي الحدود الجغرافية للبلدان لأن المستهلك يمكن أن يحتفظ بالعديد من العملات الإلكترونية لعديد من الدول في الحاسوب الخاص به ، و بالتالي لو أن سعر عملة معينة انخفض فإن المستهلك يمكنه أن يتحول من عملة إلكترونية إلى عملة إلكترونية أخرى تكون أكثر استقرارا ، أي أن ذلك سيكون حافزا على تشجيع المضاربة بالنقود الإلكترونية .

1- 3- 3- الحالة الثالثة : في حالة قيام البنك المركزي بالرقابة و تنظيم إصدار النقود الإلكترونية فإنه يمكنه القيام بتنفيذ السياسة النقدية مادام هناك نظام مختلط بين النقود التقليدية و النقود الإلكترونية ، أما في حالة خلق نظام جديد للمدفوعات فإن قدرة البنك المركزي في القيام بتنفيذ السياسة النقدية ليس مؤكدا ، أما في حالة عدم قدرة البنك المركزي على رقابة و تنظيم إصدار النقود الإلكترونية ، فمن الصعب عليه تنفيذ السياسة النقدية ، لأن الانتشار الكثيف للنقود الإلكترونية قد يقلص من ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد مما يؤثر على قدرته على إدارة السياسة النقدية .

1- 4- بعض أدوات السياسة النقدية : حيث سنتطرق إلى كل من :

1- 4- 1- سياسة السوق المفتوحة: يلاحظ أن هذا الأثر يتوقف بدرجة رئيسية على مدى انتشار استخدام النقود الالكترونية .فكلما كان التعامل بالنقود الالكترونية ضعيفا ، كلما كان تأثيرها ضعيفا على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي ،و العكس صحيح .

1- 4- 2- سعر الفائدة:تتوقف قدرة البنك المركزي على التحكم في سعر الفائدة على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الإلكترونية و يمكن التمييز بين حالتين هما :

أ- الحالة الأولى: هي حق إصدار النقود الإلكترونية على البنوك و المؤسسات الائتمانية مع التزامها بوجود غطاء قانوني للنقود الإلكترونية التي يتم إصدارها ، فإن البنك المركزي يحتفظ بقدرته على التحكم في سعر الفائدة ؛

ب- الحالة الثانية : هي حق إصدار النقود الإلكترونية على البنوك و المؤسسات غير البنكية و المؤسسات غير المالية كالتجار ، علما بأن الجهتين الأخيرتين تخضعان لرقابة أقل صرامة من الأولى ، و لهذا قيام مصدرو النقود الإلكترونية و بصفة خاصة المؤسسات المالية غير البنكية ، و المؤسسات المالية كالتجار ، بغرض المزيد من النقود الإلكترونية دون غطاء قانوني ، أي دون أن يتم موازنتها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر ، فمن المتوقع في هذه الحالة أن يفقد البنك المركزي القدرة على التحكم في مستوى سعر الفائدة لا سيما إذا كانت سلطة البنوك و المؤسسات المالية غير البنكية و المؤسسات غير المالية في إصدار النقود الإلكترونية و منح القروض غير خاضعة لأية قيود .

2- تأثير النقود الإلكترونية على المتغيرات الاقتصادية: من المتصور أن تمتد آثار النقود الإلكترونية إلى بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك و الاستثمار و العمالة بالإضافة إلى تأثيرها المحتمل على معدل التضخم[9]:

2- 1- الاستهلاك : من المتوقع أن يزيد حجم الاستهلاك كنتيجة لانتشار النقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية ، وينبع هذا من انخفاض نفقات تحويل النقود الالكترونية مما يؤدى في النهاية إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات ، ومن ثم زيادة الطلب عليها باعتبار أن السعر أهم محددا ت الطلب .

2- 2- الاستثمار و العمالة: سوف تفتح النقود الإلكترونية مجالات و آفاق جديدة و متعددة للاستثمار ، فقد تساعد أولا على تأسيس العديد من المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية ،و ذلك بالطبع في حالة ما إذا عهد إلى الشركات الخاصة بأمر إصدار هذه النقود ،و مما لاشك فيه أن هذا سوف يساعد على شدة المنافسة بين هذه الشركات مما يدفعها إلى تحسين خدمات النقود الإلكترونية و تطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها .

من ناحية أخرى، فإنه من المتوقع أن يزيد حجم الاستثمار في مجال الصناعات الإلكترونية بصفة خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحاسبات الشخصية، و ذلك لتوفير الوسيلة التي من خلالها استخدام النقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

إلا أن أهم مجالات الاستثمار التي يمكن أن يشجعها التعامل بالنقود الإلكترونية هو الاستثمار في إنتاج السلع و الخدمات التي يتم ترويجها من خلال شبكة الإنترنت مثل برامج الموسيقى ، الأفلام

الروائية و البرمجيات   و التي يتم بثها مباشرة عبر هذه الشبكة و يتم دفع ثمنها بواسطة النقود الإلكترونية ، بل سيمتد الاستثمار أيضا إلى باقي السلع الأخرى التي يتم تصديرها عبر الحدود نظرا لسرعة و سهولة الدفع بواسطة النقود الإلكترونية .

و لاشك أن من شأن هذا أن يؤثر بصورة إيجابية على حجم العمالة في مجالات إنتاج السلع سالفة الذكر ،و مع هذا ، فإنه قد يترتب على استخدام النقود الإلكترونية بعض الآثار السلبية بالنسبة للعمالة ، قد تستغني المصارف و شركات الصرافة عن بعض الموظفين طالما أن انتشار النقود الإلكترونية قد يؤدي إلى وجود سوق صرف إلكتروني عبر شبكة الإنترنت .

2- 3- التضخم: فإذا ما سمح للمؤسسات من إصدار النقود الإلكترونية دون وجود إشراف حكومي جاد قد يؤدي هذا إلى ضعف السيطرة على حجم النقود الإلكترونية التي يتم إصدارها مما يفتح الطريق أمام ارتفاع معدل التضخم إذا ما زاد حجم النقود الإلكترونية عن حجم السلع و الخدمات الموجودة في السوق و من ناحية أخرى ، فإن استخدام النقود الالكترونية عبر الحدود من خلال شبكة الانترنت قد يخلق حالة من عدم الشفافية أو نوعا من الدوران الخفي للنقود الالكترونية ، و هذا يضاعف من احتمالات عدم توقع اتجاهات معدلات التضخم .من زاوية مقابلة فقد يساعد على صعوبة تقدير حدود معدلات التضخم الناتجة عن استخدام النقود الإلكترونية عدم اشتراط الاحتفاظ باحتياطي نقدي لهذه النقود كما متبع بالنسبة للبنوك .

3- الآثار المالية للنقود الإلكترونية : من المتوقع أيضا ، أن يمتد تأثير النقود الإلكترونية إلى الجوانب المالية كالإيرادات العامة و قد تتركز بصفة خاصة في الانخفاض المتوقع حدوثه في رسوم صك العملة ،و في انخفاض الإيرادات الضريبية و هم ما سنحاول إبرازه في ما يأتي [10] :

3- 1- أثار النقود الإلكترونية على إيرادات الدولة من صك العملة:سوف يؤدي شيوع استخدام النقود الإلكترونية إلى انخفاض حجم المعروض من النقود القانونية التي يتولى إصدارها البنك المركزي ، ونتيجة لهذا فإنه من المتوقع انخفاض الإيرادات الحكومية الناتجة عن قيام الحكومة بصك العملة و طبعها و سوف يزداد انخفاض هذه الإيرادات كلما زاد مد النقود الإلكترونية على حساب النقود القانونية الرسمية .

3- 2- أثر النقود الإلكترونية على الإيرادات الضريبية : من المرتقب أيضا أن يكون هناك تأثيرا سلبيا للنقود الإلكترونية على الإيرادات المالية للدولة ، و سيتمثل هذا الأثر في إضعاف قدرة الدولة على تحصيل الضرائب ، فالواقعة المنشئة للالتزام الضريبي تحدث في خفية عن أعين مصلحة الضرائب الملتزمة بعملية التحصيل ، فدفع ثمن الصفقة عن طريق النقود الإلكترونية يتم بطريقة غير محسوسة تحول دون تقدير نسبة الضريبة التي ينبغي دفعها ، فالنقود الإلكترونية – كما سبق الإشارة - لا تحتاج إلى وسيط مصرفي كبنك أو مؤسسة مالية يصعب معه التعرف على أساس المحاسبة الضريبية ، فالنقود الإلكترونية هي وسيلة دفع لصفقة لا يعرف قيمتها سوى طرفيها ، أي البائع و المشتري و تظل هذه القيمة مجهولة بالنسبة لمصلحة الضرائب ما لم تتقدم أحد هذين الطرفين طواعية بإقرار إلى مصلحة الضرائب يبين فيه حجم مبيعاته أو مشترياته حتى يتم ربط الضريبة عليه .

و عليه ، فعلى مصلحة الضرائب أن تقوم بعمل تقدير مباشر لدخل الفرد من النقود الإلكترونية ، ثم تقوم بفرض ضريبة على أساس هذا التقييم ، و على الأفراد في مثل هذا إثبات صحة هذا التقدير من عدمه .

- **المحور الثالث: التصور المستقبلي للتنظيم القانوني لإصدار النقود الإلكترونية**

إن التحليل السابق لمفهوم النقود الإلكترونية و خصائصها و أهميتها و آثارها يقتضي وضع تصور لمجموعة من الضوابط التي يمكن أن تصاغ في إطار قانوني موحد ، للحد من الآثار خاصة السلبية التي تثيرها هذه النقود ، ولعل من أكثر المسائل إثارة للمشكلات والتي ينبغي على المتخصصين وضع إطار قانوني لها ، هي مسألة إصدار النقود الإلكترونية والضوابط التي يجب أن تتوافر في المؤسسات المصدرة لهذه النقود.

إذ يتعين على الدولة اتخاذ بعض الإجراءات كي تحول دون استخدام النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي، كما أن على أي تشريع يتناول هذه الظاهرة أن يكون واضحا ، وجليا خاصة فيما يتعلق بتعريف هذه النقود وكذلك بالأطراف المتعاملة بها، ثم تبيان مدى قابلية تحويل هذه النقود إلى نقود قانونية .

1- **المؤسسة المصدرة للنقود الإلكترونية** :يعد تحديد مصدري النقود الإلكترونية من المسائل الشائكة التي ستواجه أي تنظيم قانوني لهذه النقود ، و هناك خيارات متعددة يمكن للحكومة أن تحدد من خلالها من سيسمح له بإصدار هذه النقود، فالدولة قد تسمح لإحدى الجهات الآتية بمسألة إصدار النقود الإلكترونية: البنك المركزي، أو البنوك التجارية، أو المؤسسات المالية غير المصرفية، أو المؤسسة غير المالية.

وفي حالة ما إذا أسند أمر إصدار النقود الإلكترونية إلى البنك المركزي، فإن هذا من شأنه أن يقضي على المشكلات القانونية التي يمكن أن يثيرها وجود هذه النقود، كما أن اللوائح القانونية الموجود حاليا سوف يمتد نطاق تطبيقها إلى النقود الإلكترونية دون وجود داع إلى إصدار لوائح قانونية جديدة. من ناحية أخرى ، فإن تولي البنك المركزي لهذه المسؤولية يجنب الدولة خسارة الدخول الناتجة عن صك العملة و التي كان من المتصور أن تفقدها في حالة ما إذا قامت جهة أخرى بإصدار هذه النقود. إن الدولة تستطيع أيضا من خلال البنك المركزي أن تسيطر على حجم النقود الإلكترونية وبالتالي تتجنب أي اضطراب في السياسة النقدية والاقتصادية ، يمكن أن ينشأ عن انتشار هذه الأدوات الجديدة. من ناحية أخرى، فإن الدولة تستطيع أن تتحكم في السياسات المتعلقة بهذه النقود مما يقلل من فرص التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتتخذ أيضا الإجراءات التي تكفل حماية المستهلك، إلا أن هذا الخيار من شأنه أن يقضي على الابتكار ويحد من المنافسة التي كان من المتوقع أن تنشط فيما لو سمح للمؤسسات الخاصة بإصدار النقود الإلكترونية ، وكما هو معروف فإن المنافسة تشجع على تخفيض النفقات.

و قد يعهد إلى البنوك التجارية بعملية إصدار النقود الإلكترونية ولن يحتاج الأمر هنا إلى تشريع جديد بل ستمتد مظلة قانون البنوك الحالي إلى إصدار النقود الإلكترونية، وقد يحتاج الأمر إلى بعض التعديلات الطفيفة في القانون القائم بالفعل، ولقد خصصت هونج كونج تشريعا قانونيا خاصا سمحت فيه للبنوك بإصدار النقود الإلكترونية، ومع هذا فقد سمحت لبعض المؤسسات غير البنكية بإصدار البطاقات

ذات الأغراض المحدودة مثل بطاقات الدفع في خدمات النقل والمواصلات ، فهناك نص خاص يتعلق بالشركات المصدرة لمثل هذه البطاقات (وقد تم تضمين هذا القانون في قانون البنوك).

وكذلك الأمر في حالة ما إذا أسند أمر إصدار النقود الإلكترونية إلى مؤسسات ائتمانية غير مصرفية ، فإن التنظيم القانوني الحالي للقطاع المصرفي سوف يمتد أثره إلى النقود الإلكترونية ، وقد يحتاج إلى بعض التغييرات الطفيفة التي قد تفرض مزيدا من الضوابط على المؤسسة المسموح لها بإصدار هذه النقود. و هذا الخيار يشجع على المنافسة والابتكار ، إلا أنه منتقد لأن الدولة ستفقد جزءا من إيراداتها إذا ظهرت النقود الإلكترونية كمنافس قوى للنقود القانونية، وأخيرا، فقد يعهد بأمر إصدار النقود الإلكترونية إلى مؤسسات غير مالية وغير ائتمانية وفي مثل هذه الحالة فإن وجود تشريع مستقل يصبح أمرا ضروريا لتجنب المخاطر والآثار العديدة التي يمكن أن تنتج عن مثل هذا الموضوع.

وفي الواقع، فإنه ليس من المهم بمكان من سيقوم بتحديد عملية إصدار النقود الإلكترونية سواء كانت البنوك أو مؤسسة ائتمانية غير مصرفية أو مؤسسة غير مالية ، و إنما الأكثر أهمية هو وضع تنظيم قانوني لمسألة النقود الإلكترونية وإلا أصبحنا أمام فراغ تشريعي لموضوع ذي آثار متشعبة اقتصادية ومالية ونقدية وقانونية ، لهذا فإنه من الضروري أن نوضح بعض الضوابط التي ينبغي أن تتوافر في تلك المؤسسات التي ستتولى مسألة إصدار النقود الإلكترونية [11].

2- ضوابط إصدار النقود الإلكترونية : إن أي تنظيم قانوني لموضوع النقود الإلكترونية لا يتعين عليه فقط تحديد طبيعة أو شخصية تلك الجهة التي تتولى إصدارها، وإنما عليه أيضا أن يضع مجموعة من الضوابط التي تضمن في النهاية درء المخاطر الاقتصادية والقانونية التي من المتوقع حدوثها عند إصدار هذه النقود، تلك الضوابط قد تكون شكلية أي تتعلق بشكل وصياغة النصوص القانونية المنظمة لموضوع النقود الإلكترونية، وقد تكون موضوعية أي تتعلق سواء بالجهة المصدرة للنقود الإلكترونية أو لجهات رقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود، وسوف نسلط الضوء على هذه الضوابط في النقطتين التاليتين :[12]

2- 1- الضوابط الشكلية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية: لابد أن تتميز نصوص التنظيم القانوني المتعلق بالنقود الإلكترونية بالوضوح الشديد ، فيتعين على السلطة التشريعية أن تحدد بدقة مفهوم النقود الإلكترونية وتميزها عن وسائل الدفع الإلكترونية وعن البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد أو محدودة الأغراض.

من ناحية أخرى، ومع الأخذ في الاعتبار الترتيبات التعاقدية التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية، فإنه يجب على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية أن يوضح بدقة التزامات وحقوق كل طرف في مواجهة الأطراف الأخرى، فالتزامات وحقوق مصدر النقود الإلكترونية والعملاء والتجار والأطراف الأخرى المستخدمة لهذه النقود يجب أن تتسم بالشفافية والوضوح، فيجب إذا أن يكون من السهل على كل طرف أن يدرك و يعي مركزه القانوني ، وذلك من خلال مصطلحات قانونية واضحة وسهلة.

كما يجب أن ينصب التنظيم التشريعي المقترح على توضيح الخسائر التي يمكن أن تلحق بكل طرف في حالة ما إذا أعلن إفلاس المؤسسة المصدرة للنقود الإلكترونية، بالإضافة إلى هذا، فإن التشريع المقترح يجب أن يوضح بصورة جلية ما إذا كانت ديون مصدر النقود الإلكترونية قد تم تغطيتها بضمان ودائع أو بضمانات أخرى تذكر في نفس التشريع، ويتعين عليه أيضا أن يضع ترتيبات لحل المنازعات موضحا بصفة خاصة آلية فض هذه المنازعات والهيئة أو المحكمة المختصة والقواعد الإجرائية التي يجب إتباعها وتطبيقها (مثل قواعد عبء الإثبات) .

وكذلك فإن التعامل في النقود الإلكترونية قد يكون عابرا للحدود، وهنا فإنه يتعين على أي تشريع يتصدى لموضوع النقود الإلكترونية أن ينطوي على نصوص معالجة لتلك المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن تشعب وتدويل آثار النقود الإلكترونية ، وذلك من خلال المسؤولية القانونية لكل طرف والمحكمة المختصة بنظر النزاعات التي تثيرها هذه النقود.

2- 2- الضوابط الموضوعية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية: يتعين على أي تنظيم تشريعي للنقود الإلكترونية أي ينطوي على قيود تلتزم بها الجهة المصدرة لتلك النقود، تلك القيود ما هي إلا مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى حماية الأطراف المتعاملة في النقود الإلكترونية وتحول دون استغلال مصدري النقود الإلكترونية لبقية الأطراف ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

2- 2- 1- خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية للإشراف والرقابة الدقيقة: إذا تولى البنك المركزي عملية إصدار النقود الإلكترونية، ففي هذه الحالة لن يكون هناك حاجة إلى إشراف من جهة أخرى حيث يعتبر البنك المركزي هو بنك الحكومة ، إلا أن الصعوبة تثور حينما يعهد بأمر إصدار هذه النقود إلى جهة مصرفية كالبنوك أو مؤسسات ائتمانية أو غير ائتمانية، في مثل هذه الحالات لابد من خضوع تلك الهيئات لإشراف دقيق ورقابة صارمة من قبل جهات حكومية متخصصة كالبنك المركزي مثلا وذلك لتوقي ودرء المخاطر التي يمكن أن تنتج عن إصدار تلك المؤسسات للنقود الإلكترونية، وعلى الجهة الرقابية أن تتأكد بصفة خاصة من أن رأس مال المؤسسة المصدرة لا يقل عن مستوى معين وأن تقدم هذه المؤسسة ما يكفي من الضمانات المالية لتغطية أي مخاطر مالية متوقعا حدوثها، كذلك يتعين على الجهات المصدرة أن تتبع سياسة إدارة قوية فيما يتعلق بالمخاطر الخاصة بأنشطة النقود الإلكترونية.

2- 2- 2- ضرورة توافر ضوابط أمنية: على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية أن يعالج المشكلات المالية المتوقع حدوثها مثل غسيل الأموال أو المسائل الأمنية، ولهذا فإن الاهتمام لا يجب أن ينصب فقط على الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية وإنما يجب أن يركز هذا التشريع أيضا على أنواع وأشكال النقود الإلكترونية المقرر إصدارها فعلى سبيل المثال، يجب وضع حد أقصى لقيمة النقود الإلكترونية التي يسمح بالتعامل بها بين المستهلكين وتجار التجزئة ومن الممكن أيضا أن يلتزم المشغلون للنقود الإلكترونية برقابة الصفقات المبرمة.

من ناحية أخرى، فإنه يتعين على المخططين للنقود الإلكترونية أن يوفروا وسائل للرقابة الأمنية تسمح باكتشاف النقود المزورة وأن تسمح باتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة في حالة ظهور مثل هذه المشكلات، يجب بصفة خاصة على القائمين بإصدار النقود الإلكترونية أن يكونوا قادرين على

مراقبة مستوى وحجم مديونية المؤسسة من النقود الإلكترونية مقابل حجم ما تم إصداره من نقود، وعلى السلطات والجهات المتخصصة إجراء التدريبات الكافية ووضع الترتيبات اللازمة لتقليل مخاطر التزييف والاحتيال في مجال النقود الإلكترونية، ويجب التوصل إلى طريقة يتم بها الاحتفاظ ببيانات خاصة عن كل صفقة والأطراف المبرمة لها وذلك عند استخدام النقود الإلكترونية، لابد أن يكون هناك مجاراة للتطور التكنولوجي فيما يخص تحديث الوسائل الأمنية الضرورية لمجابهة التحايل والتزوير وتزييف النقود الإلكترونية.

2- 2- 3- التزام الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية: كما سبق أن بينا، فإن إصدار النقود الإلكترونية قد يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود، وتحسبا لهذا فإنه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الإلكترونية ، بتقديم بيانات إحصائية دورية إلى السلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي مثلا ، وذلك من أجل رفع كفاءة السياسة النقدية، و يجب على هذه التقارير أن توضح حجم النقود الإلكترونية التي تم إصدارها أو المزمع إصدارها وذلك خلال فترة زمنية محددة

2- 2- 4- إلزام المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود عادية : يتعين على أي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يتضمن النص على التزام مصدري النقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود قانونية (أي تلك التي يصدرها البنك المركزي في الدولة) ، وذلك عند سعر التعادل أو التكافؤ في أي وقت يطلب فيه حامل هذه النقود تغييرها، ويرجع هذا إلى أنه في حالة عدم وجود علاقة بين النقود الإلكترونية والنقود القانونية ، فإن من شأن هذا أن يغري المؤسسات الائتمانية بالتمادي في إصدار النقود الإلكترونية بلا حدود مما يؤدي في النهاية إلى خلق ضغوط تضخمية على اقتصاد الدولة، من ناحية أخرى، فإن تعهد المصدرين بقبول تحويل النقود الإلكترونية إلى نقود قانونية سوف يقلل نم خطر فقدان النقود الإلكترونية لوظيفة النقود باعتبارها وحدة محاسبة في حالة ما إذا لم تقبل المؤسسات الائتمانية تغييرها عند سعر التعادل.

2- 2- 5- إلزام مصدر النقود الإلكترونية بالاحتفاظ باحتياطي لدى البنك المركزي: يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيودا خاصة بالاحتياط النقدي على مصدري النقود الإلكترونية وذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الإلكترونية ، مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية ومن شأن المحافظة على هذا الالتزام أن يؤدي إلى استقرار الأسعار، و بخضوع مصدري النقود الإلكترونية لهذا الشرط، فإن النقود الإلكترونية تقف على قدر من المساواة مع الصور الأخرى للنقود والتي تخضع عند إصدارها لمتطلبات الاحتياطي النقدي.

2- 2- 6- ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي: كما ذكرنا آنفا فإن النقود الإلكترونية تعتمد في وجودها على التقدم التكنولوجي ، و أنه من السهل التعامل بهذه النقود عبر الحدود عن طريق شبكة الإنترنت، وينتج عن هذا عدة صعوبات تتعلق بتحديد التنظيم القانوني الذي يمكن أن تخضع له المعاملات والصفقات التجارية التي تتم بواسطة النقود الإلكترونية، وحتى لو قامت هذه الدول بتقنين التعامل بتلك النقود فإنه ليس بالضرورة أن تتشابه القواعد القانونية المنظمة لهذه المسألة ، مما يثير في النهاية صعوبة

تحديد القانون الواجب التطبيق عند حدوث مشكلة قانونية، من هذا المنطلق، وكنتيجة للبعد الدولي للنقود الإلكترونية، فإن التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود لن يكون فعلا ما لم يستكمل بتنظيم وتنسيق وتعاون دولي، فلقد أضحى إذا من الضروري أن تتعاون الدول من خلال اتفاقيات جماعية وثنائية يوضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة.هذا و قد حددت لجنة بازل للنقود الإلكترونية عددا من القضايا التي يمكن أن تثيرها النقود الإلكترونية، ويمكن للتعاون الدولي أن يحل المشكلات الخاصة بها ومن بين هذه المسائل الشفافية، الخصوصية، وغسيل الأموال.

- **خاتمة :**

مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة و ظروف الحياة الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت سائدة في كل مرحلة من مراحل التطور ، و قد كان لها دور مهم في توجيه و تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، و قد ظهرت النقود الحالية نتيجة للنقائص التي اعترت نظام المقايضة ،و كانت نتيجة تطور غير موجه أملته ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة وحدها مواجهته بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل و اتسع نطاق التبادل .

لكن في الوقت الحالي أظهر التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات و سرعة تطور الصناعة البنكية ،و ظهور التجارة الإلكترونية صعوبة استخدام النقود بشكلها الحالي لإتمام المعاملات الإلكترونية ، مما ساعد على ظهور النقود الإلكترونية ، و التي تعني أنها قيمة نقدية محزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي و تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها و تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة من غير من قام بإصدارها ، و هي نقود عادية متطورة، وذلك لما لها من خصائص النقود العادية فهي تصلح كأداة للدفع كما أنها لها قوة إبراء ووسيلة للتبادل ومخزنا للقيمة، بالإضافة إلى ذلك فإنها ذات أهمية كبير سواء للمستهلكين أو البائعين أو حتى مصدروها .

و من المتوقع أن تؤثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود و على نسبة السيولة ، كما ستضعف من قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية ، خاصة في حالة السماح للمؤسسات الخاصة بإصدار هذه النقود ، هذا من جهة ، كما ستمتد آثار هذه النقود إلى بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج و العمالة ، علاوة على تأثيرها السلبي المتوقع على بعض الإيرادات المالية للدولة كانخفاض الإيرادات الضريبية و فقدان الدولة للدخل المترتب على احتكارها السابق لعملية إصدار العملة من جهة ثانية .

مما تقدم يصبح لزاما وضع قواعد صارمة فيما يتعلق بالجهة المنوط بها أمر إصدار النقود الإلكترونية وكذلك حجم النقود المصدرة، لهذا، يجب أن يعهد إلى البنك المركزي أو إلى المؤسسات المصرفية بعملية الإصدار بشرط وضعها تحت إشراف حكومي. كما يتعين على السلطة التشريعية أن تضع تنظيما قانونيا يتعلق بإصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها. و يتحتم على هذا التنظيم أن يحتوي على حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية، ويجب صياغة هذا القانون بطريقة واضحة وأن توضح فيه مجموعة من الشروط والضمانات التي تكفل وتضمن مقدرة الجهة المصدرة لهذه النقود على إدارة المخاطر المختلفة الناشئة عنها.

- الهوامش و الإحالات المعتمدة:

1- European commission (1998), proposal for european parliament and councildirectives on the taking up , the porsuit and the prudential supervision of the business of electronic money institutions , brussels , COM (98) 727 ; p : 02.

2- Bank for international settlements (BIS) , (1996) , Implication for central banksof the development of electronic money , basel , p :03.

3-The consumer advisory board of the federal reserve board of the USA , (1996), Federal reserve board consumer advisory council meeting ; Nov 2 ; p : 05 .

4- European central bank (1998) ; report on electronic money , Frankfurt , Germany ,august , p : 07 .

5- محمد إبراهيم محمود الشافعي ، الآثار النقدية و الاقتصادية و المالية ، للنقود الإلكترونية ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة و القانون ، كلية الشريعة و القانون و غرفة تجارة و صناعة دبي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، 10- 12 ماي 2003 ، ص : 139- 140 .

6- محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية و الاقتصادية و المالية ، للنقود الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص : 141- 142 .

7- محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية و الاقتصادية و المالية ، للنقود الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص : 143- 145 .

8- بوزعرور عمار ، النقود الإلكترونية و أثرها على السياسة النقدية ، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 02 ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المركز الجامعي خميس مليانة ، أكتوبر2007 ، ص : 169- 172 .

9- محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية و الاقتصادية و المالية ، للنقود الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص : 160- 164.

10- محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية و الاقتصادية و المالية ، للنقود الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص : 165- 167 .

11- محمد إبراهيم محمود الشافعي ، النقود الإلكترونية (ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني) ، مجلة الأمن والقانون ، السنة الثانية عشر ، العدد الأول ، أكاديمية شرطة دبي ، دبي ، جانفي 2004، ص :14- 15 .

12- محمد إبراهيم محمود الشافعي ، النقود الإلكترونية (ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني) ، مرجع سابق ، 16- 17 .